

تسعى الدول الديمقراطية إلى ضمان تمتع الأفراد بالحقوق والحرريات، وتعمل بموجب قوانين وعلى خلاف ذلك تعمل الدولة الاستبدادية أو الدكتورية على مصادرة تلك الحقوق والحرريات أو تقييدها والعمل على انتهاكها في ضوء الأفعال والإمتاعات التي تمثل انتهاكات خطيرة وجسيمة سواءً أكانت تلك الحقوق طبيعية أم شخصية ، ١٩٢١ ومع بداية تأسيس الدولة العراقية في العام أسس نظام للحكم الملكي شهد العديد من لكنها عموماً أحداث لم تؤثر كثيراً في الحقوق والحرريات على الرغم من وإن الأحداث التي شهدتها العراق منذ العام ١٩٥٨ كانت مستقرة نسبياً قياساً بما كان حاصلاً بعد العام ١٧ وقد شهد العراق بعد إنقلاب / إنتهاكات خطيرة لحقوق الأفراد وحررياتهم طوال مدة حكم حزب البعث. وقد تنوّعت مظاهر هذه الانتهاكات بين القتل ، والحرمان من العديد من الحقوق الفكرية والثقافية لفئات كثيرة من أبناء الشعب العراقي مما ألزم طريق أنظمة العدالة الانتقالية ، ووسائلها التي تستدعي كشفاً إستدلاليًا لحقيقة تلك ١٩٢١ الأنظمة السياسية التي حكمت العراق منذ العام للإنتهاكات التي تعرض لها الأفراد في ظل نظام حكم البعث ، ذلك النظام في المجتمع العراقي ، موازنة بأثر نظام العدالة الانتقالية في معالجة تلك ١٩٦٨ الآثار السلبية المترتبة على توسيع نظام البعث للحكم منذ العام ويتألف هذا الفصل من مباحث أربعة فيما يأتي كشف مضمونها: المحور الثالث: العهد الجمهوري البعثي ١٧ بدأ هذا العهد بإنقلاب (الذي قاده مجموعة من الضباط البعثيين؛ الرئيس آنذاك عبد الرحمن محمد عارف على التنجي مقابل ضمان حياته وحياة ابنه. كان نظام الحكم شمولياً تفرد فيه نظام الحزب الواحد إذ منع الأحزاب من ممارسة ومسك زمام الحكم، وألف مجلس القيادة الثورة جمع بيده السلطتين التشريعية، الذي كان سورياً يمثل السلطة التشريعية التي كانت في حقيقة الأمر بيد رئيس مجلس قيادة الثورة وهو رئيس الجمهورية نفسه الذي كان في بعض الأحداث والمواقف يتسلّم منصب رئيس الوزراء أيضاً. لقد شهدت هذه الحقبة الزمنية من حكم البعث التضييق على الحقوق والحرريات، وأعضائها في المعتقلات والسجون تحت تهم كاذبة وغير صحيحة. وقد استمر هذا النظام بسياساته هذه حتى إسقاطه بدخول قوات الاحتلال الأجنبي إلى العراق في فتم إصدار قانون الدولة للمرحلة الانتقالية في العام ٢٠٠٥ دستور العراق في العام الذي أصبح نافذاً بعد التصويت عليه بالاستفتاء الشعبي فتم تأليف الحكومة بموجبه. المبحث الثاني: إنتهاكات النظام البعثي للحقوق والحرريات العامة إستولى حزب البعث على زمام السلطة في العراق بعد الانقلاب الذي قاده ضد الرئيس عبد ١٧ الرحمن محمد عارف) في (وبدأ عهد جديد في العراق لم تصن فيه مبادئ حقوق الإنسان والحرريات العامة التي أقرتها المواثيق ولم تحفظ فيه الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. ولتبين ذلك سنعرض هذا المبحث في محورين رئيسين هما: المحور الأول: إنتهاك الحقوق الفكرية والحرريات العامة ١٩٦٨ بعد إنقلاب العام وضع قادة حزب البعث (البائد) دستوراً جديداً لتنظيم سلطتهم إذ توسيع وأحكام سيطرته عليه بعد إبعاد الجهات التي تحالفت معه للإطاحة ١٩٦٨ بالرئيس عبد الرحمن عارف) وأصدر الحزب في فيه المواد التي عالجت حقوق الإنسان المدنية والسياسية بما ورد في دستور العام إذ جاءت الحقوق تكراراً لما سبق مع ملاحظة أنه على الرغم من ورود قانون والاعتراف بها فإنه لم يتم تأليف أي حزب سياسي في هذه المدة. حرية الصحافة بقيت محكومة بمبدأ الترخيص، تحصال موافقة وزير الثقافة والإعلام) قبل إصدار أي ومن إنتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي مورست في قمع الانتفاضة الشعبانية، التعذيب باستعمال الممارسات غير الإنسانية. أخذ الرهائن واستعمال النساء والأطفال دروعاً بشرية. انتهاك حقوق الممارسات الدينية، قتل المواطنين بذبحهم أحياً في مقابر جماعية على الشبهة والظن. حالات الاختفاء الجماعي لعوائل أو جماعات في ظروف غامضة • التعامل مع المنتفِضين بعنوانين طائفية، منع الغذاء والرعاية الصحية للمشكوك بمشاركتهم في الانتفاضة مع عوائلهم. التمثيل بجثث القتلى بعد تعذيبهم وقتلهم. الإجهاز على الجرحى في المستشفيات. وترك جثثهم معلقة أمام بيوتهم. قتل المعارضين بربط أيديهم وأرجلهم، ووضع ثقل ورميهم في النهر. رمي المعارضين للنظام من على شاهق بواسطة الطائرات المروحية ليصل إلى • المحور الثاني: إنتهاكات التي تمس الحقوق الاجتماعية، كان النظام البائد يتعامل مع الشعب العراقي على أساس التمييز والإقصاء إذ كان يتعامل بمنهج فكان يحرم غير المواليين لسلطته وحزبه من التعليم والتعيين ، وممارسة الشعائر الدينية بدليل أنه قام بحملة واسعة ضد المشاركين في زيارة الأربعين للإمام الحسين (عليه السلام) تتمثل باعتقال كل من يشارك في هذه الزيارة المليونية، وبما قام به من اضطهاد وتصفية للكرد الفيليين باعتقال ١٨ الرجال منهم الذين تتراوح أعمارهم بين (وبضم هذا المحور الأفرع الآتية إن من أهم الحقوق المدنية الحق في الجنسية. ولأهمية التمتع بالجنسية فقد عدتها الأمم المتحدة ونصت على ذلك في المادة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي جاء فيها ((إنَّ من حق كل إنسان التمتع بجنسية ما وإنَّه لا يجوز حرمان أحد من جنسيته تعسفاً، تعد الجنسية الرابط القانوني بين الفرد والدولة، علاقة قانونية بين الطرفين. الدولة بحماية الفرد وتأمين حقوقه الإنسانية الأساسية؛ لذا يُعدّ الحرمان من الجنسية خرقاً لقواعد إنتهاكاً لحقوق الإنسان

الأساسية؛ حقوقه). وعلى الرغم من المواثيق الدولية الخاصة بالجنسية وتصديق العراق على هذه الاتفاقيات فقد عمل النظام السابق على إسقاط الجنسية العراقية عن نحو نصف مليون الجنسية العراقية عن نصف مليون عراقي، ٦ وقد نصت المادة (١٩٧٠) من دستور العام (القانون)؛ فقد أحال الدستور أمور تنظيم / السادسة) بل وردت هذه المادة ضمن الباب الأول المتعلق بمبادئ جمهورية ولعل أظهر الانتهاكات ضد الحقوق المدنية والسياسية التي مارسها النظام ما يأتي: فروس العمل الفرع الرابع / إنتهاك الحقوق والحرريات الثقافية أقدم النظام السياسي لحزب البعث على تغييب تلك الحرريات الثقافية قسرًا بالتضليل الإعلامي ، وعدم تقبل الرأي الآخر والمختلف ؛ فقد كان التعذيب والاعتقال والإعدام هو المصير الحتمي لكل من يضبط بحوزته كتاب وهذا ما جعل القطيعة والفجوة تكبر يوما بعد آخر مع العالم الخارجي والتربوي الذي أوجده النظام آنذاك ، سيطرة حزب والأئمة ، والأطباء إلى خارج العراق ، بل أصبحت هنالك كليات باسم حزب البعث) مثل (كلية التربية التي أمر النظام بألا يدخلها إلا وموه بفطنته. من هنا فإن النظام السياسي في حزب البعث قد دعى إلى وتحجيم أثر لذا يُعد التنوع وأيديولوجيته. وفق وضمان ممارستها في ظل إطار الدولة. المحور الثالث: إنتهاك القانون الدولي العلاقات الدولية. وقد قام النظام البائد المتمثل بحزب البعث) بانتهاكات لقواعد القانون الدولي عن طريق تسببه بحروب وأزمات إقليمية ودولية إنعكست آثارها السلبية على حقوق الإنسان داخل العراق وخارجها. مهم جداً. وكان يُخرج عن بعضهم في غضون أيام، أو يقتل في السجون، وأماكن الاحتجاز بلا محاكمة ولا أحد يعرف عدد المعتقلين السياسيين في العراق آنذاك إلا وبعد الاعتقال الرعب في نفوس معظم الناس. ب اعتقال الأجانب داخل العراق كانت الأجهزة الأمنية العراقية تعتقل بعض الأجانب على الشبهة كما تعتقل العراقيين. وقد أجرت منظمة مراقبة الشرق مقابلة مع الأوسط قد تعرض للاعتقال في العراق بعد أن كان على وشك الصعود على متن رحلة Middle East Watch (مسؤول دبلوماسي مع زوجته البلجيكية وتم تحويل مساره إلى وطلب زوجته وبعد أكثر ولم مئة وتسعة عشر يوما في سجون الأمن العامة في بغداد من دون توجيه تهمة له. ويروي هو أن معاملته على أيدي سجانيه العراقيين كانت (لا شيء) مقارنة بمعاملة السجانين للمعتقلين العراقيين والعرب أخبر سبير لغ (المسؤولين الأمريكيين بأنه اختطف وعصبت عيناه ببغداد)، وأنه كان يسمع ثم يقول سبير لغ : لقد تلقيت ضربات بهراوات مطاطية على أخمص قدمي ، ومنطقة الكلى والأعضاء التناسلية ، على رأسه ، وصفعات وقيل لي: إنه وقد تعرضت لنقص في الطعام، الغثيان والعطش)). ويمثل عدم إخبار السلطات العراقية قسم رعاية مصالح ٣٦ للمادة (٢٤) فيها. الفرع الثاني: إعدام العسكريين والمدنيين اعتمد (حزب البعث) في إصدار أحكام الإعدام بحق العراقيين من دون العودة إلى الأساليب التحقيقية المهنية الرصينة على تهمة سياسية. وكانت هناك تقارير منتظمة عن إعدام ضباط عراقيين بزعم تأمرهم ضد النظام على الرغم من أنه كان من المستحيل تحديد صحة هذه الاتهامات إلا أن النظام العراقي قد أشاع فرية الاتهام بالتخفيط للإنقلاب على كل من يعارضه؛ أسيبة الآتية التي تصدر بموجبها ١٩٧٦ (المسلحة. وشمل كل الأفعال التي تضر بحزب البعث. عقوبة الإعدام لكل من ينتمي إلى حزب البعث وكان مزاياها العدالة الانتقالية تلك الوسائل التي تبحث في كيفية معالجة إذا التحقيقات عن الجرائم المرتكبة بحق الأفراد وفقاً للمعايير وتطبيقاً للمعايير الديمقراطية بوصفها منهجاً بديلاً عن سلوك تلك الأنظمة. ٢٠٣ بعد سقوط الحكم الشمولي المستبد في نيسان (نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق في سياق الصراعات الدولية وهيمنة الولايات المتحدة على العالم. وأن حاجة العراق للتغيير السياسي كانت ملحة سواءً أتمت من داخل البلاد أم بتأثير خارجي؛ فإن عملية التغيير المسلحة كانت المهرة من الوطن طوال عقود الحكم البعشي ، وخرج العراق من الاستبداد؛ وتدرج الفقرة اللاحقة. تمتاز استراتيجيات العدالة الانتقالية بعدد من السمات العامة تذكر أظهرها: لأن كما كبيرًا من التداعيات التي تجدرت في المجتمع لا يمكن تغييرها دفعه واحدة؛ واستعمال العنف يحتاج إلى سلسلة من علاجات متنوعة بتنوع وأن عقودًا من الحكم الشمولي لا يمكن أن تقلب رأساً تزيل الأثر ، وتستبدل. يتطلب امتداداً زمنياً لإرساء أسسها؛ الديمقراطي يكون على وفق جدول زمني فإن برامج مؤسسات والقصاص؛ وتأهيلها ، وتدريبها لملاءات بشرية ، وتطويرها لمؤسسات سارت عقوداً المجتمع ، مع بنائه الاجتماعية ، وتنفيذها في المجتمع؛ ليست باليسيرة إذ تصطدم بمظاهر ترسخت إبان عقود الاستبداد وتفضيل لعرق أو قومية أو إثنية على أخرى ، زوال السلطة من جماعات أفادت مباشرة منها قد تعمل على إعادة العمل من إن العمل على القواسم الوطنية المشتركة ، ويتخاذ المستبدة تعمل على تمزيق النسيج وتعمل على تأجيج التناحر لأنه الرهان الناجع على فنجد فئات الشعب نفسها في تناحر مع بعضها ، الوطنية هو السبيل الأمثل للعودة إلى ما قبل الاستبداد ، على رأس الصدع المجتمعي الكبير الذي خلفه فيه من النواحي وهذا جوهر مبادئ العدالة الانتقالية ؛ للاستقرار حيثما ترسو العدالة وإنصاف ، ويستقيم الميزان